النقد التاريخي عند ابن حارث الخشني (ت361هـ/ 972م) في كتابيه "قضاة قرطبة" و"طبقات علماء إفريقية"

Historical criticism of Ibn Harith al-Khishni (d. 361 AH / 972 AD) in his books "codat of Cordoba" and "Tabaqat African Scholars"

د علي زيان*

جامعة محمد خيذر بسكرة

ali.ziane@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2021/11/01 تاريخ القبول 2021/12/22 تاريخ النشر 2021/12/31

الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع النقد التاريخي عند ابن حارث الخشني (ت361هـ/ 972م) في كتابيه "قضاة قرطبة" و"طبقات علماء إفريقية". فتم التعريف بالمؤلف ونشأته العلمية وشيوخه الذين درس عليهم في افريقية والأندلس، والمناصب التي تقلدها، والمكانة التي حظي بها وأهم المؤلفات التي صنفها. ثم عني البحث بمنهجه النقدي الذي مارسه وهو نوعان، الأول: هو التقويم وإصدار الأحكام على المترجمين سلبا أم إيجابا، والنوع الثاني: هو نقد الروايات التاريخية التي أوردها في الكتابين ورأى فيها مجالا للنقد.

الكلمات المفتاحية: الخشني، النقد التاريخي، الرواية، الأندلس، افريقية.

Summary

This study dealt with the subject of historical criticism according to Ibn Harith Al-Khashni (d. 361 AH / 972 AD) in his books “The Judges of

* المؤلف المراسل

Cordoba" and "Tabaqat African Scholars". The author, his scientific upbringing, the sheikhs he studied in Africa and Andalusia, the positions he held, the position he received, and the most important works he classified were introduced to the author. Then the research was concerned with its critical approach, which he practiced, and it is of two types, the first: evaluation and passing judgments on translators, negatively or positively, and the second type: criticizing the historical narratives that he mentioned in the two books, and he saw in them an area for criticism..

Keywords: Al-Khishni, historical criticism, the novel, Andalusia, Africa.

المقدمة

عرفت الكتابة التاريخية عند المسلمين في بدايات ظهورها ارتباطا وثيقا بدراسات الحديث النبوي الشريف الذي اهتم المحدثون كثيرا بجمعه ومعرفة رواته والتأكد من صدقهم، لما في ذلك من أهمية في تحقيق الحديث وما تعلق بالرواية والسند، وهذا النموذج المرتبط بالحديث النبوي كان على ارتباط وثيق بالتاريخ، لأن المتن والإسناد من صميم الدراسات التاريخية فهي تبحث في الماضي، كما أن كثيرا من المحدثين كانوا مؤرخين في الوقت نفسه، فاستفادوا من هذه الطريقة في دراسة التاريخ وما سواه والتي استمرت في معظم الفترة الوسيطية.

إن منهج المحدثين العلمي في البحث في أحوال رجال الحديث والذي يقوم على نقد سند الحديث ومتنه ويقوم على نقد الروايات وسندها سلباً وإيجابا أصبح منهجا لعدد من أصحاب التخصصات العلمية فيما ألفوا في ميادين تخصصاتهم، فاستخدموا النوعين من النقد مع العلماء الذين ترجموا لهم، أحدهما نقد يماثل نقد أهل الحديث في تعديل وجرح الرواة والذي وجه إلى المترجمين من المحدثين، ونقد تقويمي اختصوا به أهل العناية بالعلوم الأخرى، وأصحاب الوظائف والاختصاصات والاهتمامات ممن هم من شرط كتبهم في التراجم من قضاة ولغويين وشعراء ونحاة وفقهاء وأدباء وكتاب وقادة وولاة وأمراء وخلفاء وغيرهم من أرباب القلم والسياسة[1].

وقد خصصت موضوع هذا البحث للنقد عند محمد بن حارث الخشني (ت 361هـ/971م) في كتابيه "قضاة قرطبة" و"طبقات علماء افريقية"، حيث لاحظت أنه استخدم أنواعا متعددة من النقد تنسجم مع طبيعة ومختلف الترجمات الواردة في الكتابين.

تم تقسيم موضوع البحث إلى فسمين تناولت في قسمه الأول التعريف بالمؤلف ونشأته العلمية وشيوخه والمناصب التي تقلدها، والمكانة التي حظي بها ومؤلفاته.

أما القسم الثاني من البحث فقد خُصص لدراسة النقد عند الخشني في الكتابين موضع الدراسة وهو نوعان أولهما التقويم والأحكام للمترجمين وتبيان أحوالهم، وثانيهما نقده للروايات التاريخية التي وجد مجالا للنقد فيها.

أولا: حياة ابن حارث الخشني ومكانته العلمية:

1- أسمه ونسبه:

هو الحافظ أبو عبد الله محمد بن حارث بن أسد، الخشني، وهي نسبة إلى خشين وهو اسم لقبيلة وهي بطن من قُضاعة، وأطلق هذا الاسم أيضا على قرية تقع بافريقية[2]، ولذلك أعده بعض المؤرخين المحدثين بأنه من المغاربة[3]، وبعض المؤرخين القدامى والمحدثين نسبوه إلى الأندلس وقرطبة التي رحل إليها مبكرا وأستقر بها حتى وفاته[4].

2- مولده ونشأته وتكوينه العلمي:

ولد في القيروان ونشأ فيها، وعاش طفولته بها، وحرصت أسرته من البداية على تعليمه على خيرة علماء ذلك العصر فبدأ السماع من أحمد بن زياد، وأحمد بن نصر، وأحمد بن يوسف، وابن اللبّاد، وسمع من غير من شيوخ افريقية[5]؛ والملاحظ أن الخشني قد تلقى العلم وتفقه في القيروان على أيدي الفقهاء المالكيين والرواة الذين تتلمذوا في المدينة المنورة أو على أيدي تلاميذ مالك وأتباعه أمثال سحنون بن سعيد (ت 255هـ/869م) وولده محمد بن سحنون، وقد ذكر بعضهم في كتابه "طبقات علماء أفريقية" وروى عنهم بعض مروياته، ومنهم أبو محمد سعيد بن حكمون (ت 307هـ/

919م) وهو من أهل الفقه والرواية والعبادة، ذهب إليه بن حارث الخشني فسأله أن يجيز له بعض كتبه فكتب له الإجازة بخط يده في سنة ثلاثمائة وسبعة للهجرة[6]، وكذلك درس الحديث عن أبي عثمان الخولاني[7]، كما قرأ ودرس مؤلفات محمد بن سحنون، خاصة التاريخية منها ككتاب" السير" (عشرو باباً) وكتاب "التاريخ" في ستة أجزاء[8] على يد أبي القاسم الطوري[9]، كما سمع "المغازي" من يحي بن محمد بن قادم. ومن أعلام القيروان الذين سمع منهم أيضا نجد الراوي وجامع الكتب أبو جعفر أحمد القصري[10]، والفقيه عباس بن عيسى الممسي[11]، والفقيه مفسر القرآن واللغوي أحمد بن أحمد بن زياد[12]، كما درس الأخبار في مدينة تونس على يدي لقمان بن يوسف (ت 310هـ/923م)[13]. ومن شيوخه ايضا عبد الله بن محمد العتبي (ت 316/ 928م) [14]، والفقيه والمحدث أحمد بن محمد بن عبد الرحمن التميمي (ت 322هـ/ 933م)، والحافظ أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم التميمي (ت 333هـ/ 944م) صاحب كتاب "طبقات رجال افريقية" وغيرهم.

رحل الخشني إلى الأندلس حدثا وعمره اثنتا عشر سنة، وتجول في كورها وثغورها، ثم استقر به المقام في قرطبة، وتتلمذ على يد كبار شيوخها وفقهائها أمثال محمد بن محمد بن عبد الملك بن أيمن[15]، وقاسم بن أصبغ[16]، وأحمد بن عبادة[17]، ومحمد بن يحي بن لبابة[18]، والحسن بن سعد وجماعة سواهم من شيوخ قرطبة[19]، وبفضلهم أصبح من أكبر وأشهر الفقهاء والعلماء في زمانه.

3- مكانته ومؤلفاته:

نال الخشني في الأندلس مكانة علمية مرموقة، ووصفه الكثير ممن ذكروه بأنه إمام من أهل الفضل والحفظ والفقه والعلم بالأخبار وأسماء الرجال، يقول عنه ابن الفرضي: "كان حافظاً للفقه، عالماً بالفتيا، حسن القياس"[20]، كما أنه وُلي الشورى[21]، ووصفه الحميدي بأنه: "من أهل العلم والفضل، فقيه محدث..." [22].

حظي الخشني بتشجيع الخليفة الحكم المستنصر بالله (350- 366هـ/ 961-976م) الذي ولاهُ المواريث بمدينة بجّانة[23] لما كان وليا للعهد، وولي الشورى في عهده بقرطبة[24]، كما صنّف له كتباً كثيرة وألّف له مائة ديوان، حسب ما ذكره ابن الفرضي[25]؛ وأباح له الاستفادة من مكتبة القصر الملكي التي كانت عامرة بالكتب والمصادر المختلفة[26].

لقد صنف الخشني في الكثير من فروع العلم والمعرفة المختلفة بجانب كتب التراجم والطبقات التي تميز بها، فتعددت بذلك أثاره وكتبه.

والذي يهمنا في هذا المجال هي مؤلفاته التاريخية والتي أشار لبعضها الحميدي إلى أنه جمع كتاباً في "أخبار القضاة بالأندلس" وكتاباً في "أخبار الفقهاء والمحدثين" وكتاباً في "الاتفاق والاختلاف لمالك بن أنس وأصحابه"[27].

ولا بد أن نتحدث عن هذه الكتب التي عُرف بها الخشني، والتي لاقت شهرة ضمن المصادر الأندلسية، فكتاب "قضاة قرطبة" الذي ألفه بطلب من الحكم المستنصر يحوي بين دفتيه أخبارا في غاية الأهمية تتحدث عن الحياة الاجتماعية في الأندلس خلال عهدي الإمارة والخلافة، وقد نشره في مدريد العلامة والمستشرق الاسباني جوليان ريبيرا (Julian Ribera) في عام 1914م، معتمدا في طبعته على النسخة الخطية الوحيدة، المحفوظة بأكسفورد، وكذلك نشره عزت العطار الحسيني عام 1953م باسم "قضاة فرطبة وعلماء إفريقية" بمكتبة الخانجي بالقاهرة، وأعادت طبعه هذه الأخيرة سنة 1994م بنفس العنوان.

كما نشرته الدار المصرية للتأليف والترجمة سنة 1954م[28]، بعنوان "قضاة فرطبة"، والذي أعادت نشره أيضاً عام 1966م[29]، ومن هذه الإصدارات طبع عدة مرات في البلاد العربية والإسلامية وآخرها طبعة دار الكتاب اللبناني والمصري بمناسبة حلول القرن الخامس عشر الهجري.

أما كتاب الخشني الثاني الذي أشار إليه الحميدي باسم "أخبار الفقهاء والمحدثين" [30] فيعد أول وأقدم كتاب في تراجم علماء الأندلس حسب ما ذكره المختصون في التراث الأندلسي[31]، يضم في طياته تراجما عديدة لطبقات فقهاء الأندلس وتاريخهم وأخبارهم منذ فتح المسلمين لهذه البلاد وحتى عصر صاحب الكتاب، تناول فيه خمس مائة وسبعة وعشرين (527) ترجمة مرتبة على حروف المعجم وفق الترتيب المغربي الأندلسي، وذلك بالنسبة للحرف الأول من الاسم دون مراعاة لما بعده، وقد قسَم المؤلف التراجم على أبواب، فجعل لكل حرف باباً.

وبعد هذا الكتاب أكثر شمولية وأوسع في تعدد مروياته، من تاريخه لقضاة قرطبة. وقد عُثر على هذا الكتاب لاول مرة كنسخة مخطوطة باسم "طبقات المحدثين بالأندلس" في الخزانة الحسنية (مكتبة القصر الملكي) في الرباط تحت رقم 6916، متضمنة مائة واثنتين وثمانين ورقة تتحدث عن مختلف المحدثين المشهورين في الأندلس[32]؛ هذا ولعل هذا الكتاب هو المقصود – فيما يبدو– عند ابن الفرضي حينما قال في ترجمته للخشني: ".. وقد جمع له [أي للحكم المستنصر] في رجال الأندلس كتاباً قد كتبنا منه في هذا الكتاب ما نسبناه إليه[33]" ففي ذلك ما يدل على شمولية الكتاب لطبقات الفقهاء والمحدثين[34].

وقد جرت العديد من المحاولات لنشر وتحقيق هذا الكتاب، غير أنها لم تفلح في ذلك، إلى أن تمكن في الأخير المجلس الأعلى للأبحاث العلمية بمدريد في أسبانيا بالتعاون مع المعهد العربي، من نشر هذا الكتاب بمناسبة احتفالات إسبانيا بذكرى مرور خمسمائة عام على سقوط غرناطة، وقام بتحقيقه كل من د.ماريا لويسا آبيلا Maria Luisa (Avila) ود.لويس مولينا (Luis Molina)، ولقد صدر الكتاب عام 1992م، بعنوان " أخبار الفقهاء والمحدثين".

وإلى جانب هذين الكتابين فقد صنف الخشني تأليفا خصصه لعلماء مدينة القيروان، بعنوان: "طبقات علماء إفريقية"، وفي واقع الأمر أن هذا الكتاب لا يقل شهرة عن سابقيه، لتضمنه تراجم لعلماء افريقية من مختلف المذاهب، مما يجعله مصدراً هاماً لتاريخ الحياة الثقافية لبلاد المغرب الإسلامي.

وقد وجد هذا الكتاب مخطوطا بحوزة العالم محمد بن شنب في الجزائر، والذي أكتشفه عام 1905م، كما تضمن ذلك المخطوط أيضاً كتابا آخر يحمل نفس المضمون وباسم "طبقات رجال إفريقية"[35] وهو من تأليف الفقيه والراوية القيرواني أبو العرب محمد بن أحمد التميمي (ت 333هـ/945م)[36] الذي كان معاصراً للخشني، وقام ابن شنب بنشر نص هذين الكتابين مع الترجمة إلى الفرنسية ما بين عامي 1916-1921م، ثم أعاد عزت العطار نشر هذا الكتاب منفردا دون كتاب التميمي بالقاهرة سنة 1954م، كما أعيد نشره بعد ذلك ببيروت في مجلد مع مجموعة كتب أحرى بدون ذكر سنة النشر[37]؛ غير أن الطبعة الأخيرة كانت في سنة 1993م قامت بنشرها مكتبة المدبولي بالقاهرة بتحقيق محمد زينهم محمد عزب[38].

ويذهب ابن شنب إلى القول بأن "كتاب طبقات علماء إفريقية" للخشني بمثابة ملحق متمم لكتاب "طبقات رجال أفريقية" الذي ألفه أبو العرب محمد بن أحمد التميمي[39]، وهذا باعتبار أن الخشني جعل كتاب أبي العرب مصدرا رئيسا لما نقله من مرويات تتعلق بقضاة القيروان، وعلماء تونس خلال الفترة الممتدة بين أواخر القرن الثالث وأوائل من القرن الرابع الهجري[40].

هذا ولابن حارث الخشني مؤلفات كثيرة غير هذه الكتب المشهورة، منها: كتابه في المحاضر، وكتاب رأي مالك الذي خالفه فيه أصحابه، وكتاب الفتيا، وكتاب الرواة عن مالك الذي خصصه لتلاميذ مالك بن أنس، وكتاب طبقات الفقهاء المالكية الذي خصصه أيضا لترجمة سائر فقهاء المذهب المالكي، وكتاب تاريخ الأندلس، وكتاب تاريخ

الأفريقيين، وكتاب المولد والوفاة، وكتاب النسب[41]، وكتاب الرواة عن مالك، وكتاب طبقات فقهاء المالكية، وكتاب مناقب سحنون، وكتاب الاقتباس[42]، وغير ذلك.

وفاته

ذكر ابن الفرضي أن وفاة الخشني كانت بقرطبة قي الثالث عشر من صفر سنة 361هـ/972م، ودفن بمقبرة مومرة[43].

ثانيا: النقد التاريخي عند الخشني

إن الدارس لمناهج المؤرخين الأندلسيين يجد اختلافا في مدى اهتمامهم بهذا الموضوع كغيرهم من مؤرخي الإسلام فمنهم من اهتم به اهتماما بالغا وجعله منهجا ثابتا في مؤلفاته، ومنهم من أهمله ولم يعر له أي أهمية.

ابن حارث الخشني واحد من المؤرخين الذي اعتنوا بالنقد حتى صار يحتل مكانا بارزا في كتابيه "قضاة قرطبة" و"طبقات علماء افريقية" وتعود هذه العناية وذلك الاهتمام إلى تكوينه الفكري المتصل بدراسة الحديث النبوي الشريف وروايته ودرايته الذي يؤكد إلى ضرورة تبيين أحوال الرواة ودرجاتهم من حيث الصدق وعدمه، وقد سحب هذه المعرفة على الكتابين المذكورين.

ولم يقتصر الخُشني في اعتماده النقد على نوع واحد من أنواعه، ولم يعن بمجال واحد من مجالاته فقد عني بنقد المترجمين وتبيان أحوالهم وإصدار أحكامه وتقويماته عليهم، ونقد الموارد والروايات التاريخية –إذا تطلب الأمر ذلك– في إسنادها وفي متنها، ويمكن بيان ذلك في الآتي:

أ– التقويم والأحكام للمترجمين:

لقد شكل نقد الرجال أو الشخصيات عند ابن حارث الخشني حيزاً كبيراً في كتابيه المدروسين لتعدد تقويماته وأحكامه على مترجميه وتنوعها، فهي تختص بالقضاة كما هي في كتابه "قضاة قرطبة " أو في فيما يتعلق بالعلماء والفقهاء والمحدثين كما في كتابه

"طبقات علماء إفريقية" الذي اتسم بنزعة نقدية واضحة طغت على معظم أقسام الكتاب.

وعلى هذا فميزات نقده وأحكامه في ترجماته جاءت شاملة لمختلف الجوانب المتعلقة بالشخصية من ناحية الهيئة والمظهر والصفات الخُلقية والاتجاه العقدي، هذا فضلا إلى تطرقه للإمكانات العقلية والمواهب العلمية والأدبية والوظائف والمهن التي تولاها المترجم. وقد نلمح جوانب نقدية أكثر من ذلك كالتي تدخل في إطار النقد المركب الذي يوازن فيه بين مساوئ المترجم ومحاسنه.

وفي واقع الأمر حينما نستعرض الجوانب النقدية عند محمد بن حارث الخشني نجد أنفسنا أمام كم هائل من حالات النقد التي طغت على ترجماته، فمن الأمثلة التي وردت في نقد المترجمين ما جاء قي ترجمته لمحمد بن إبراهيم بن عبدوس: "كان محمد منهما، حافظا لمذاهب مالك بن أنس والرواة من أصحابه، إماما متقدما غزير الاستنباط جيد القريحة، وله كتاب سماه المجموعة ألفه في الفقه على مذاهب مالك وأصحابه، وكان ناسكا عابدا متواضعا، قال لي أحمد بن زياد يوما: ما أظن كان في التابعين من محمد بن عبدوس وقال لي أبو جعفر أحمد بن نصر: كنت إذا رحلت إلى محمد بن عبدوس أجده قد حلس محتبيا متواضعا زائلا عن صدر مجلسه فالجاهل يعانيه لا يعرف أنه صاحب المجلس"[44]. فالخشني في هذه الترجمة تناول علمية محمد بن عبدوس وأخلاقه وتدينه ولكي يؤكد ما قاله في المترجم يذكر ما سمعه من أحد العلماء وهو أحمد بن زياد ، وفي موضع آخر في هذا النص يصف هيئته في مجالس العلم على ما سمعه من خاضريه. وفي ترجمته لمحمد بن أحمد الفارسي المعروف بابن السفيفي، قال: "كان صاحب وثائق، وكان كاتباً لإسحاق بن أبي المنهال في ولايته الأولى على القضاء وكان خفيف العلم لا بأس به ناظرته يوماً في شيء من الفقه فما وجدت فيه نهضة محمودة"[45] .

وكذلك في ترجمته لأبي جعفر أحمد بن نصر حيث يقول: "وكان عالماً متقدما بأصول العلم حاذقاً بالمناظرة فيه مليا بالشاهد والنظير فيه، وكان صحيح المذهب سليم القلب بعيداً من أخلاق الناس فيما يلتزمون من أسباب التصنع ووجوه التكلف على معنى التأدب والتزين، حضرته يوماً ونحن عنده وجماعة من الناظرين في المسائل والمعنيين بالمناظرة ...."[46].

وفي هذه الترجمة والتي قبلها نلحظ على الخشني دقتة في التوثيق من خلال نقده المركب ومعلومته التي أثبتها في حق المترجم له سواءً في قدرته العلمية أو تحديد مذهبه وأخلاقياته.

وفي بعض المواضع نجد الخشني في نقده يذكر العديد من الجوانب المتعلقة بشخصية المترجم له كصفاته الخلقية ومستوى تدينه، ووضعه المعيشي والاجتماعي والعلمي، وهذه الصورة النقدية أكثر ما تظهر في تراجمه لقضاة قرطبة، ومثال ذلك في ترجمته للقاضي محمد ابن سلمه الكلابي أخي النضر بن سلمه الذي يقول عنه: "كان رجلاً صالحاً في مذهبه فاضلاً في دينه شديد السلامة في طبعة مع الزهادة والتنسك، لم تحدث له ولاية القضاء تغيراً في ملبس، ولا اكتسب المال ولا بلغت به الفائدة إلى اشتراء دار وإنما كان يسكن بكراء في داخل المدينة بقرب الجامع، ولم تكن له من الحركة في الفهم ولا من اليقظة في الأمور ما كان لأخيه النضر في ذلك: وكان مع ذلك شديد السكينة ظاهر الصلابة راغباً في إقامة السنة منترحاً عن الناس ملتزماً للبادية، فكان ربما دار على الناس منه بعض الجفوة والتحامل في المخاطبة"[47].

ونوع آخر من نقد الخشني وهو النقد المركب الذي يوازن فيه بين مساوئ المترجم ومحاسنه كما جاء في ترجمته لأبي بكر محمد بن محمد الطمار حيث يقول في شأنه: "سمع من يحي ومن جميع الشيوخ الذين كانوا في عصره، لم تكن عنده رحلة ولا حج عنده، حفظ وجمع كثيراً للكتب ويغلب على أخلاقه الغلظة والفظاظة وشدة الحرج

وهو اليوم منتصب للسماع يقرأ عليه أهل الطلب وكان متولياً لكتابة ابن الخشاب إذ كان على مظالم القيروان"[48].

وقد نجد الخشني يوجه نقده في بعض الأحيان إلى جانب معين من جوانب المعرفة عند المترجم له نحو قوله في ترجمته لعبد الرحمن بن عمران الملقب بالورنه: " ...كان حسن الحفظ جيد القريحة، واقفاً على الأصول، ولم يكن صاحب دواوين ولا إكثار، وإنما كان مقتصراً على أمهات ابن القاسم لا غير"[49]، وقد يجرد البعض من العلم وان أقر له بحسن الرواية وإمكانية التقييد،كما ورد في ترجمة أحمد بن يزيد حينما قال: "وكان تغلب عليه الرواية والتقييد لم أعلم أنه نسب إليه علم فقه"[50].

ومثل ذلك ما جاء في ترجمة محمد بن أحمد بن تميم الذي قال الخشني بشأنه: "تغلب عليه الرواية والجمع ولم أحس عنده علماً وفقهاً"[51].

وأيضاً كذلك ما قاله في شأن عبد الله بن مسرور المعروف بابن الحجام الذي قال في شأنه: "يغلب عليه الجمع والتقييد ولسماع ما روى من الكتب وما علمت له حظا في فقه ولا يقطع في كلام وهو اليوم يقرئ عليه كتبه"[52].

وإضافة إلى ذلك أيضاً نجد الخشني يصدر أحكامه وتقاويمه في الإمكانات العقلية والجوانب العلمية لمترجميه مستخدما بعض الاستشهادات على ما يدعم ذلك كقوله في أبي جعفر أحمد بن أبي سليمان: "ولم يكن ابن أبي سليمان معدوداً في أهل الحفظ ولا في أهل المعرفة بما دق من العلم"[53]، ثم ذكر مسألة تدعم موقفه النقدي من ابن أبي سليمان حيث استطرد بقوله "سمعت من يحكي ممن يحسن القول، قال قال له قائل أخبرني عن طلقة الخلع لما كانت بائنة ولِم لمَ يملك الزوج فيها الرجعة فقال له ابن أبي سليمان يا ابن أخي لأنها طلقة كبيرة عظيمة فما زاد من الاعتدال على هذا شيئاً إلا أنه كان معدوداً في وجوه رجال سحنون"[54].

وإضافة إلى ذلك لم يغفل الخشني في نقده تحديد بعض الاتجاهات المذهبية لبعض المترجم لهم مثل قوله في أبو عباس بن السندي: "...كان مذهبه مذهب الشافعي والنظر إلا أنه لم يكن فيما علمت من أهل المناظرة..." [55].

وأيضاً ما ذكره في ترجمة سليمان بن أبي عصفور المعروف بالفراء الذي قال عنه: "كان يقول بخلق القرآن وكان من أهل الجدل والمناظرة في ذلك، رحل ودخل بغداد وله كلام في مشكل القرآن وكتاب ألفه فيه ....، وله
كتاب في أعلام النبوة وله كتب في مذهبه في خلق القرآن"[56].

وكذلك ما ذكره في شأن عبد الله بن محمد بن الأشج حينما حدد مذهبه الفقهي فقال عنه: "..كان مذهبه
مذهب الكوفيين ورحل، وكان من أهل الجدل والكلام على مذهبه"[57].

ومن جهة أخرى نجد الخشني قد خصص باباً في كتابه "طبقات علماء إفريقية" بعنوان: "باب تسمية من انتحل النظر وتحلى بالجدل من أهل السنة وغيرهم من طبقة العلماء للقيروان" ذكر فيه العديد من المسائل النقدية التي ناظر فيها علماء السنة غيرهم من أصحاب المذاهب الأخرى دفاعا عن الإسلام وعن أهل السنة[58].

وما يتجلى في هذا الاتجاه أنه كان يبدي رأيه واضحاً في بعض تلك المواقف ناقداً نقداً واضحاً جرحاً وتعديلاً، فهو مثلاً ذكر في شأن أبي جعفر أحمد بن زياد بأنه كان "مذهبه النظر وكان لا يرى التقليد، وكان يتكلم في ذلك كلاماً حسناً، وكان في تأليفه وما ينظمه فعلمه من المتقدمين المجيدين وكان في المناظرة باللسان والمناهضة في الحجاج غير بالغ ولا منتهٍ حيث ينتهي غيره في ذلك" [59]، وأيضاً ما ذكره في شأن أبي جعفر أحمد بن أبي موسى التمار بأنه كان: ".. يتكلم في الجدل على معاني المتكلمين وفي النظر على مذاهب الفقهاء كلاماً جيداً، وهو ممن صحب ابن الحداد واحتذى على معانيه"[60]، وفي هذا المثال نلمح جانباً نقدياً تمثل في آراء المترجم له وتحديد مصادره،

ومثل ما ذكره في شأن محمد الرقادي (ت 316هـ /929م) المتقلد لمذهب السنة الذاب عنها على معاني سعيد بن الحداد، وهنا يبدي الخشني رأيه فيه فيقول: "وكان حاداً حاذقاً بصيراً بحدود المناظرة، حاضر الجواب، مليح المناظرة، وألف كتباً كثيرة في ذلك" [61]، وأيضاً ما ذكره في شأن علي بن منصور الصفار حينما قال عنه: "ومن أصحاب سعيد بن الحداد علي بن منصور الصفار يتكلم في الجدل وفي معاني الفقه كلاما لا بأس به وله قريحة صالحة ..."[62]. والأمثلة عديدة في ذلك التي تناولها الخشني في هذا المجال.

ب– نقد الروايات التاريخية:

وهذا النوع من النقد يقوم على نقد الرواية وتحليلها وعرضها على الوقائع التي هي أقوى منها ومعارضتها بها، ودراسة لغة الخبر واستخدام جميع الوسائل المتاحة للناقد التي تثبت دعواه، وقد عني ابن حارث الخشني في هذا النوع من النقد عناية بالغة خاصة في كتابه "قضاة قرطبة"، فرد بعض الروايات واستخدم معها التحقق والتثبت لإيضاح بعض الأسباب أو تعليل وتفسير بعض أخبار تلك المرويات وهذا بتوظيف المسألة النقدية المتمثلة في الكشف عن العلة أو العامل الرئيس في حدوث بعض المسائل التاريخية، خاصة فيما يتعلق بأخبار عزل بعض القضاة، وذلك حينما يحرص على إظهار أسباب العزل أو التقديم لولاية القضاء فهو مثلاً عند ذكره لولاية معاذ بن عثمان الشعباني (ت 234هـ/ 848م) لقضاء الأمير عبد الرحمن بن الحكم أوضح الخشني سبب عزله مفصلاً بعض الشيء، وذلك حينما قال: "ثم ولى الأمير عبد الرحمن بن الحكم رضي الله عنهما قضاء الجماعة معاذ بن عثمان الشعباني، وكان من أهل جيان، ومكث قاضيا سبعة عشر شهر ثم عزله من بعد"[63]، ثم يضيف ويذكر سبب عزله حسب ما سمعه فيقول: "ورأيت في بعض الحكايات أنه إنما حُفظت عليه –في تلك المدة– سبعون قضية قضى بها فاستُكترت منه"[64].

ثم أوضح بعد ذلك جانباً من صفاته التي قد تكون سبباً آخر في عزله وهنا يقول الخشني: "وكان معاذ –فيما سمعت– حسن السيرة لين العريكة، خالق الناس بغير خلق أبيه وأحسن التخلص منهم"(65).

ويضيف الخشني على ذلك سبباً آخر من أسباب العزل لهذا القاضي فيقول: "وسمعت من يحكي: أنه كانت معه صحة، وسلامة قلب، فكان لا يظن بأحد شراً، وكان قد ولّ أحباسه بقرطبة، رجلاً ظن به خيرا، فخالف ظنه فيه"(66).

وفي هذا الإطار يورد أبياتاً شعرية ليحيى بن الحكم الغزال التي يقول فيها:

يقول لي القاضي معاذ، مشاورا ووالى أمره –فيما يُرى– من ذوي الفضل:

فديتُك، ماذا تحسبُ المرء صانعا؟ فقلت: وماذا يصنع الدب بالنحل؟

يدق خلاياها، ويأكل شهدها، ويترك للذبان ما كان: من فضل(67)

وما يمكن أن نستخلصه من هذه الأبيات التي أتى بها الخشني يتبين نقده الواضح للقاضي في إسناده أحباس قرطبة لرجل أحسن الظن به، فخالفه في ذلك كما ذكرت سابقا.

وعلى أية حال كل ذلك كان سمة نقدية تتمثل في الكشف عن العلة عند تفسيره لقضية عزل هذا القاضي، ومن جانب آخر قد يكون من المهم في مجال نقده للروايات التاريخية ما أوضحه قي هذا السياق حينما ينقل لنا رواية مبهمة حول عزل القاضي معاذ مع نقدها والوصول بها إلى نتيجة مقنعة في إثبات قصة واقعة، وهنا يعلق محمد بن الحارث ناقداً للرواية بقوله: "وهي فيما أرى حكاية مدخولة؛ لأنه(68) لا تذكر تنفيذ الأقضية وكثرتها مع حضور الحق وانكشاف الصدق"(69)، ثم يضيف بعد ذلك مستمراً

في نقده لتلك الرواية متلمساً بعض التفسيرات الملائمة لها فيقول: "فكرت في مخرج هذه الحكاية فاستربتها وذلك أن صاحبها الذي حكاها وكتب بها إلى ولي العهد أبقاه الله هو فلان ابن فلان حكاها عن أبيه وأراه صادقاً على أبيه ولا تخلو هذه الحكاية من أن تكون صحيحة على أهل هذا الزمان الذي كان فيه معاذ قاضياً أو تكون غير صحيحة"[70]، ثم نجد الخشني بعد ذلك يضع تعليلاً يدعم توجهه النقدي لتلك الرواية فيقول: "فإن كانت صحيحة فإنما طمس نور هذه الفضيلة وجحد حقها أهل التفقه من أهل ذلك الزمان، ولا سيما الذين كانوا يشاورون من تعجيل الأحكام وسرعة التنفيذ مما يقربهم من أهل الخصومات وينيلهم ما يحبون وكلما طالت الخصومات كان أنفع لهم، وأهل العلم بهم يعلمون ما أقول، وإن كانت غير صحيحة فهي من تشنيع فلان لتثبت القضاة عن سرعة التنفيذ الذي أراغه وكناه من المعنى الذي ذكرناه آنفاً ، فاعتبروا يا أولي الأبصار"[71].

والخشني قد يُظهر أحياناً عند ذكره لبعض المسائل تعليقاً ملائماً عند نقد الرواية خاصة المتعلقة منها بتراجم الرجال فهو حينما يترجم مثلاً: لأبي العباس بن عبدون القاضي[72] الذي كان من علماء القيروان يشير إلى حكاية رواها له أحمد بن موسى التمار وقبل عرضها ذكر أنها تتضمن "خبراً عجيباً فيه حكم وعبرة ومثال للمحتذى ومنبهة للمتحفظ" [73]، ثم سرد تلك الرواية الطويلة المتعلقة بابن عبدون [74]، وبعد ذلك نجد الخشني يعلق على تلك الرواية ناقداً لأحداثها ووقائعها فيقول: "ولعمري إن هذه الإدارة للطيفة من الفكر وعجيبة من الحيل، ... نستعيذ بالله من حيل الماكرين ومن افك الكاذبين[75].

كما نجد قي بعض الأحيان أن الخشني يقوم بترجيح بعض الروايات كما جاء في ترجمته للقاضي المصعب بن عمران الهمذاني الذي اشتهر بالفضل والصلاح فبعد ما ذكر نسبه وسيرته وبعض مواقفه وأعماله الجليلة ذكر رواية في آخر الترجمة فيها مدح لابن عمران يقول فيها: "وذكر عبد الملك بن الحسن، قال: سمعت محمد بن بشير يقول:

سمعت مالك بن أنس يقول: تكاد أحاديث ابن عمران تكون سيَرا" فعلق عليها الخشني بقوله: "فلا أدري: أين ابن عمران أراد؟ إن كان مُصعب بن خمران –: لأن ابن بسير كاتبه. –فلعله: كان يحكي له أخباره، أو أراد محمد ابن عمران الطلحي قاضي المدينة؟ والأقرب: أن يكون المراد مثضعب بن عمران: لمجالسته ابن بشير له، وأنه كان: كاتبه، واعرف الناس بأخباره"[76].

وفي بعض الصور النقدية نجد الخشني يُعلق على بعض الروايات التاريخية التي تتعلق بالأحكام الصادرة من بعض القضاة والتي تأتي أحيانا كأنها نوادر من نوادرهم القضائية فيناقشها وبنتقد ما جاء فيها من تناقضات أو أخطاء بعد وضعها في ميزانه النقدي الرصين، والمثال على ذلك ما ذكره في ترجمته للقاضي محمد بن زياد اللخمي وذكر نسبه وسماعه وشيئاً من سيرته ووقائعه التي ذكر منها رواية تتعلق في بموقفه من رجل كان يتمايد سكراً حيث أمر القاضي محمد بن زياد بأخذه ليقيم عليه الحد ، وما كان من شأن إطلاقه الذي استحسنه القاضي في النهاية[77].

والمهم هنا ما جاء في تعليق الخشني ناقداً لتلك الرواية من خلال مناقشة موقف القاضي من استحسانه لإطلاق السكران دون إقامة الحد عليه، وفي هذا فصّل الخشني في موقفه النقدي قضية مسألة حد السكر من بين الحدود حيث قال :"وما أتى عن القضاة في هذا المعنى خاصة من الإغضاء عن السكارى والتغافل لهم ، والرقة عليهم فلا أعرف لذلك وجها من الوجوه يتسع لهم فيه القول، ويقوم لهم به العذر إلا وجهاً واحدا ، وهو أن حد السكر من بين الحدود كلها لم ينصه الكتاب المنزل ولا أتى فيه حديث ثابت عن الرسول صلى الله عليه وسلم"[78] ثم يضيف بعد ذلك مستطرداً في موقفه النقدي ليقرر ما ثبت في هذا الصدد فيقول: "وإنما ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أُتي برجل قد شرب فأمر أصحابه أن يضربوه على معصيته فضرب بالنعال وبأطراف الأردية، ومات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يحد في ضرب السكران حدا يلحق بسائر

الحدود، فلما نظر أبو بكر رضي الله عنه في ذلك بعد النبي صلى الله عليه وسلم واستشار أصحابه قال له علي بن أبي طالب رضي الله عنه من شرب سكر، ومن سكر هذى ومن هذى افترى، ومن افترى وجب عليه الحد أرى أن يضرب الشارب ثمانين، فقبل ذلك منه الصحابة، فذكر أهل الحديث أن أبا بكر عند موته قال ما شيء في نفسي منه شيء غير حد الخمر، فإنه شيء لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما هو شيء رأيناه من بعده"[79]. والأمثلة عديدة في هذا المجال التي يستخدم فيها الخشني هذا النوع من النقد.

الخاتمة

بعد هذا العرض لأهم معالم النقد التاريخي عند الخشني خلصتُ إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن ذكرها في ما يلي:

1- أن الخشني عاش في مدينتين مختلفتين، الأولى كانت القيروان قضى فيها طفولته وصباه إذ تلقى دراسته الأولى فيها، وأما الثانية فكان فيها أخذه وعطاؤه العلمي وهي قرطبة المدينة التي حقق فيها نجاحا مميزا لما لاقته مؤلفاته من مكانة علمية كبيرة.

2- كانت لديه إمكانية واسعة في دراسة الفقه والحديث لأن المادتان المتقدمتان واضحتان على أسلوبه في الكتابين لا سيما وأنه من بين أول المدونين أو المؤلفين في تراجم الفقهاء والمحدثين في عصره بالأندلس.

3- اهتم الخشني بموضوع النقد وأولاه عناية بالغة، ومارسه في مُعظم الأقسام من كتابيه المدروسين، وعده جزءا أساسيا من منهجه في الدراسة التاريخية، وعللت ذلك الاهتمام بسبب تكوينه الفكري المتصل بدراسة الحديث النبوي الشريف رواية ودراية.

4- قدم الخشني تقويمات وأحكام مختلفة لمترجميه بحسب اختلافهم ما بين قضاة وعلماء وفقهاء ومحدثين ووضع كل واحد منهم من الناحية العلمية والمستوى الاجتماعي والمعيشي ولذلك لم تكن أحكامه واحدة.

5- استعملً الكثير من الألفاظ الدقيقة خاصة في مجال نقد الرجال لتعطي دلالة واضحة على دقته وحذره وحرصه وضبطه لأبعاد جرحه وتعديله إلى درجة أننا نجده أحياناً قد يجمع أكثر من سبب للجرح في بعض الرواة مما يؤكد في النهاية إلى موضوعيته النقدية.

6- انتقد الخشني بعض الروايات فرد بعضها واستخدم مع بعضها مبادرته في التحليل والتعليل والكشف عن العامل الرئيس في توجيه بعض الحوادث مع إظهار مواطن العبرة والعظة فيها، فضلاً عن الإفصاح بالعاطفة تجاه بعضها أحياناً، هذا بالإضافة إلى تنوع منهجه النقدي على تراجمه ومروياته التاريخية جرحاً وتعديلاً.

ومهما يكن من أمر قد يعطي هذا التنوع تأكيداً واضحاً على براعة هذا المؤرخ ورقي مستواه ومنهجه النقدي في الكتابة التاريخية.

الهوامش

([1])- عباس، رضا هادي: اللقاء الحضاري في الأندلس، دار الحوراء، بغداد، 2009م، ص ص 69-96.

(2) ابن ماكولا، علي بن هبة الله بن أبي نصر (ت 486/ 1093م): الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والألقاب، تصحيح وتعليق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، مطبعة مجلس المعارف العثمانية، الهند، 1963م، ج3، 26- 27. السمعاني، أبو سعيد عبد الكريم بن محمد (ت 562هـ/ 1166م): الأنساب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م، ج3، ص 370.

(3) محمود إسماعيل: سوسيولوجيا الفكر الإسلامي، طور الازدهار (4)، سينا للنشر، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2000م. ص 182.

(4) أنظر مثلا: عبد الكريم السمعاني: المصدر السابق، ج3، 370.

(5) ابن الفرضي، أبو الوليد عبد الله بن محمد (ت 403هـ/ 1013م): تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، تحقيق روحية عبد الرحمن الريفي، دار الكتاب العلمية، بيروت 1997م، ص 384؛ عياض، القاضي أبو الفضل بن موسى السبتي (ت 544هـ/ 1149م): ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق سعيد أحمد عراب، ط2، وزارة الأوقاف المغربية، المغرب الأقصى، 1989م، ج6 ص 266.

(6) الخشني، أبو عبد الله محمد بن حارث بن أسد (ت 361هـ/928م): طبقات علماء إفريقية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (د.ت).، ص 36. 4.

(7) المصدر نفسه، ص 37 .

(8) حول هذا الموضوع أنظر مثلاً، ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد (ت 799هـ/ 1397م): الديباج المذهب في معرفة علماء أعيان المذهب، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة ، 1957م، ج2 ص 171.

(9) الخشني: المصدر السابق، ص ص 10، 35.

(10) المصدر نفسه، ص ص 14، 40.

(11) المصدر نفسه، ص 24، ص 46.

(12) المصدر نقسه، ص 38 ، 39.

(13) المصدر نفسه، ص 40.

(14) المصدر نفسه، ص 49.

(15) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الملك بن ايمن (ت 330هـ/942م)، عالم بالحديث أندلسي رحل إلى العراق وحدث بالمشرق وبالأندلس وله كتاب في السنن احتوى من صحيح الحديث وغريبه على ما ليس في كثير من المصنفات. أنظر ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن الأتابكي (ت 874هـ/1469م): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1933م، ج5، ص 297.

(16) هو أبو محمد قاسم بن اصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح بن عطاء القرطبي، محدث حافظ مكثر عارف بالرجال والأنساب والنحو والغريب والشعر سكن قرطبه ولد سنه 248هـ/862م وتوفي سنة 340هـ/954م. **أنظر ابن الفرضي: المصدر السابق، 286– 287؛ الحميدي**، أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الفتوح (ت 488هـ/ 1095م): جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، تحقيق روحية عبد الرحمن الريفي، دار الكتب العلمية، بيروت ،1997م، **ص ص 297– 298**.

(17) هو أبو عمر أحمد بن عباده بن علكده بن نوح الرعيني المالكي (ت 332هـ/944م)، إمام جامع قرطبة كان زاهدا فاضلا. أنظر الذهبي، شمس الدين محمد أبو عبد الله (ت 748هـ/ 1344م): تاريخ الإسلام، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، 1987م، ج25، ص 67.

(18) هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن لبابة القرطبي (ت 314هـ/ 926م) كان إماما في الفقه، دارت عليه الفتوى في زمانه. أنظر ابن الفرض: المصدر السابق، ص 67، الحميدي: المصدر السابق، ص 320.

(19) ابن الفرضي: المصدر السابق، 384؛ عياض: المصدر السابق، ج6 ص 266.

(20) ابن الفرضي: المصدر السابق، ص 384.

(21) نفسه، ص نفسها.

(22) الحميدي: المصدر السابق، ص 47.

(23) بجانة (pechia): بفتح الباء وتشديد الجيم ثم ألف ونون، مدينة في الأندلس من أعمال كورة البيرة بينها وبين المرية فرسخان. أنظر ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي البغدادي (ت 626هـ/ 1229م): معجم البلدان دار صادر، بيروت، 1986م. ج1 ص 339.

(24) القاضي عياض: المصدر السابق، ج6 ص 267 .

(25) ابن الفرضي: المصدر السابق، ص 384.

(26) الغبادي، أحمد مختار : "من التراث العربي الاسباني نماذج لاهم المصادر العربية والموارد الاسبانية"، مجلة عالم الفكر، وزارة الإعلام في الكويت، (ابريل–مايو–يونيو،1977م)، ص46؛ رضا عباس: المكتبة الاندلسية (دراسة وتحليل لأهم المصادر والمراجع الأندلسية)، مطبعة الكتاب بغداد، 2008م، ص 28.

(27) الحميدي: المصدر السابق، ص 47، الضبي، أبو جعفر أحمد بن يحي (ت 599هـ/ 1203م): بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، تحقيق روحية عبد الرحمن الريفي، دار الكتاب العلمية، بيروت، 1997م، ص 61.

(28) فؤاد سزكين: تاريخ التراث العربي، نقله إلى العربية عرفة مصطفى، وآخرون، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1984م، المجلد الأول، ج2 ص 252.

(29) الخشني: قضاة قرطبة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1966م.

(30) جذوة المقتبس، ص 47.

(31) بالنثيا، أنخل جنثالث: تاريخ الفكر الأندلسي، ترجمة حسين مؤنس، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1955م، ص ص 267 – 270.

(32) يعد هذا الكتاب من أقدم المخطوطات الموجودة في الخزانة الحسنية، وقد نسخ بخط أندلسي واضح وجميل في القرن الخامس الهجري إذ يوجد بآخره: "تم الكتاب والحمد لله حق حمده وصلى الله على محمد وعلى آله، وكان ذلك في شعبان من عام ثلاث وثمانين وأربعمائة ". أنظر عنان، محمد عبد الله: فهرس قسم التاريخ والرحلات (فهارس الخزانة الحسنية)، الرباط، 1980م، ص 24.

(33) تاريخ علماء الأندلس، ص 348.

(34) أحمد بن عبد الرحمن الوزان: المرجع السابق، ص 224.

(35) نشر هذا الكتاب تحت عنوان: "طبقات علماء أفريقية وتونس"، تحقيق علي الشابي، ونعيم حسن اليافي سنة 1985م، وقامت بنشره الدار التونسية للنشر بتونس، كما قامت دار الكتاب اللبناني بطبعه ونشره أيضا.

(36) ذكر الخشني ترجمة لهذا المؤلف في كتاب طبقات علماء افريقية، ص 42.

(37) فؤاد سزكين: المرجع السابق، المجلد الأول، ج2 ص 252؛

Ben Cheneb,publications de la Facult,e des Lettres d, Alger L II,Alger 1916,1921

(38) في هذه الطبعة أخطأ الدكتور محمد عزب حينما نسب في تحقيقه، هذا الكتاب إلى محمد بن عبد السلام الخشني، وفي حقيقة الأمر أن الكتاب لصاحبه محمد بن حارث الخشني (المتوفي سنة 361هـ/ 972م)، وليس ابن عبد السلام الخشني (المتوفى سنة 286هـ/899م) ؛ ومما يؤكد ذلك بوضوح أن العديد من الترجمات الواردة في الكتاب قد ترجم لهم ابن حارث الخشني بعد أن لقيهم في العقد الأول من القرن الرابع الهجري، –وفي هذه الفترة كان عبد السلام الخشني متوفيا–. أنظر على سبيل المثال ص ص 36، 37، 40. من هذا الكتاب.

(39) السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت 902هـ/1496م): الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، تحقيق فرانز روزنثال، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت). ص 122.

(40) أنظر الخشني: طبقات علماء أفريقية، ص ص 87- 101.

(41) القاضي عياض: المصدر السابق، ج 6 ص 267؛ الذهبي: تذكرة الحفاظ، ط3، مطبعة دائرة المعارف، حيدر أباد، 1928م، ج3 ص 1001.

(42) أنظر أسماء بعض هذه المؤلفات عند الخشني: طبقات علماء أفريقية، الصفحات 16، 15، 31، 71، 89، القاضي عياض: المصدر السابق، ج6 ص 267؛ الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج3 ص 1001.

(43) تاريخ علماء الأندلس، ص 384.

(44) الخشني: طبقات علماء افريقية،، ص 12- 13.

(45)الخشني: طبقات علماء افريقية،، ص 59.

(46) المصدر نفسه، ص 32.

(47) الخشني: قضاة قرطبة، ص 95.

(48) الخشني: طبقات علماء إفريقية، ص ص 39، 40.

(49) الخشني: طبقات علماء إفريقية، ص 19.

(50) المصدر نفسه، ص 41.

(51)المصدر نفسه، ص 42.

(52) المصدر نفسه، ص 45.

(53)المصدر نفسه، ص 17.

(54) المصدر نفسه، ص 19.

(55) المصدر نفسه، ص 72.

(56) المصدر نفسه ، ص 75.

(57) الخشني: طبقات علماء إفريقية، ص 56.

(58) المصدر نفسه، ص ص 60– 77.

(59) في حديثه عن مواقف هؤلاء العلماء، أنظر المصدر نفسه من ص 71 إلى ص 74.

(60) المصدر نفسه، ص 72.

(61) المصدر نفسه، ص 73.

(62) المصدر نفسه، ص 72.

(63) الخشني: قضاة قرطبة، ص 54.

(64) المصدر نفسه، ص نفسها.

(65) المصدر نفسه، ص 55.

(66) نفسه، ص نفسها.

(67) نفسه، ص نفسها،

(68) المصدر نفسه، ص 56.

(69) نفسه، ص نقسها.

(70) المصدر نفسه، ص ص 56- 57.

(71) الخشني: قضاة قرطبة، ص 54.

(72) أنظر ترجمته عند الخشني: طبقات علماء إفريقية، ص ص 51– 53.

(73) الخشني: قضاة قرطبة، ص 52.

(74) انظر تفاصيل هذه الرواية، طبقات علماء افريقية، ص 52، 53.

(75) نفسه، ص نفسها.

(76) المصدر نفسه، ص 15.

(77) انظر تفاصيل هذه الرواية، قضاة قرطبة، ص 58، 59.

(78) المصدر نفسه، ص 59.

(79) نفسه، ص نفسها.